GACA
الهيئة العامة للطيران المدني
General Authority of Civil Aviation

السياسة الاقتصادية

للطيران المدني في المملكة العربية السعودية

Jun 2025

ksagaca
gaca.gov.sa 1929

جدول المحتويات:

تمهيد _____ **1**

المبادئ العامة للسياسة الاقتصادية _____ **4**

الفصل الأول: سياسة الربط الجوي الدولي _____ **6**
نطاق السياسة _____ 7
أهداف السياسة _____ 7
بيان السياسة _____ 7

الفصل الثاني: سياسة إدارة الطاقة الاستيعابية والطلب _____ **9**
نطاق السياسة _____ 10
أهداف السياسة _____ 10
بيان السياسة _____ 10

الفصل الثالث: سياسة تنمية المسارات الجوية _____ **12**
نطاق السياسة _____ 13
أهداف السياسة _____ 13
بيان السياسة _____ 13

الفصل الرابع: سياسة خدمات الملاحة الجوية _____ **14**
نطاق السياسة _____ 15
أهداف السياسة _____ 15
بيان السياسة _____ 15

الفصل الخامس: سياسة خدمات المناولة الأرضية وخدمات الشحن الجوي _____ **17**
نطاق السياسة _____ 18
أهداف السياسة _____ 18
بيان السياسة _____ 18

الجهات ذات العلاقة (أصحاب المصلحة) والأدوار المتوقعة منها _____ **20**

تمهيد

إشارة إلى المادة (الرابعة) من تنظيم الهيئة العامة للطيران المدني الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 33 وتاريخ 1426/2/11هـ، والتي نصت على أن: "غرض الهيئة الأساس تنظيم قطاع الطيران المدني وصناعة النقل الجوي وتنميتهما وتطويرهما في إقليم المملكة، وتفعيل إسهاماتهما الوطنية، وتهيئتهما كعنصر جذب استثماري للقطاع الخاص الوطني والأجنبي باعتبارهما رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني، وللهيئة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي: ١. وضع اللوائح التنفيذية المنظمة لقطاع الطيران المدني وصناعة النقل الجوي في إقليم المملكة ، والإشراف عليها ومتابعة تنفيذ الجهات ذات العلاقة لها ...".

عليه؛ تم إعداد السياسات الاقتصادية للطيران المدني والتي تستهدف اقتصاديات قطاع الطيران بما فيها النقل الجوي، والمطارات، وخدمات المناولة الأرضية، وخدمات الشحن الجوي، بسبب تأثيرها المباشر على الأداء العام للقطاع، وترابطها، وتأثيرها على خدمات المسافرين والشحنات والبريد.

وكذلك تسعى هذه السياسات إلى تحقيق العديد من الأهداف ومنها: تعزيز القدرة التنافسية، وتحسين الكفاءة التشغيلية وتجربة العميل، وتشجيع الاستثمار، وضمان العدالة والشفافية، وخلق فرص وظيفية، مع ضمان التوافق مع أفضل الممارسات العالمية، والتوجه الاستراتيجي العام الوارد في استراتيجية الطيران الوطنية، وزيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني.

المبادئ العامة للسياسة الاقتصادية

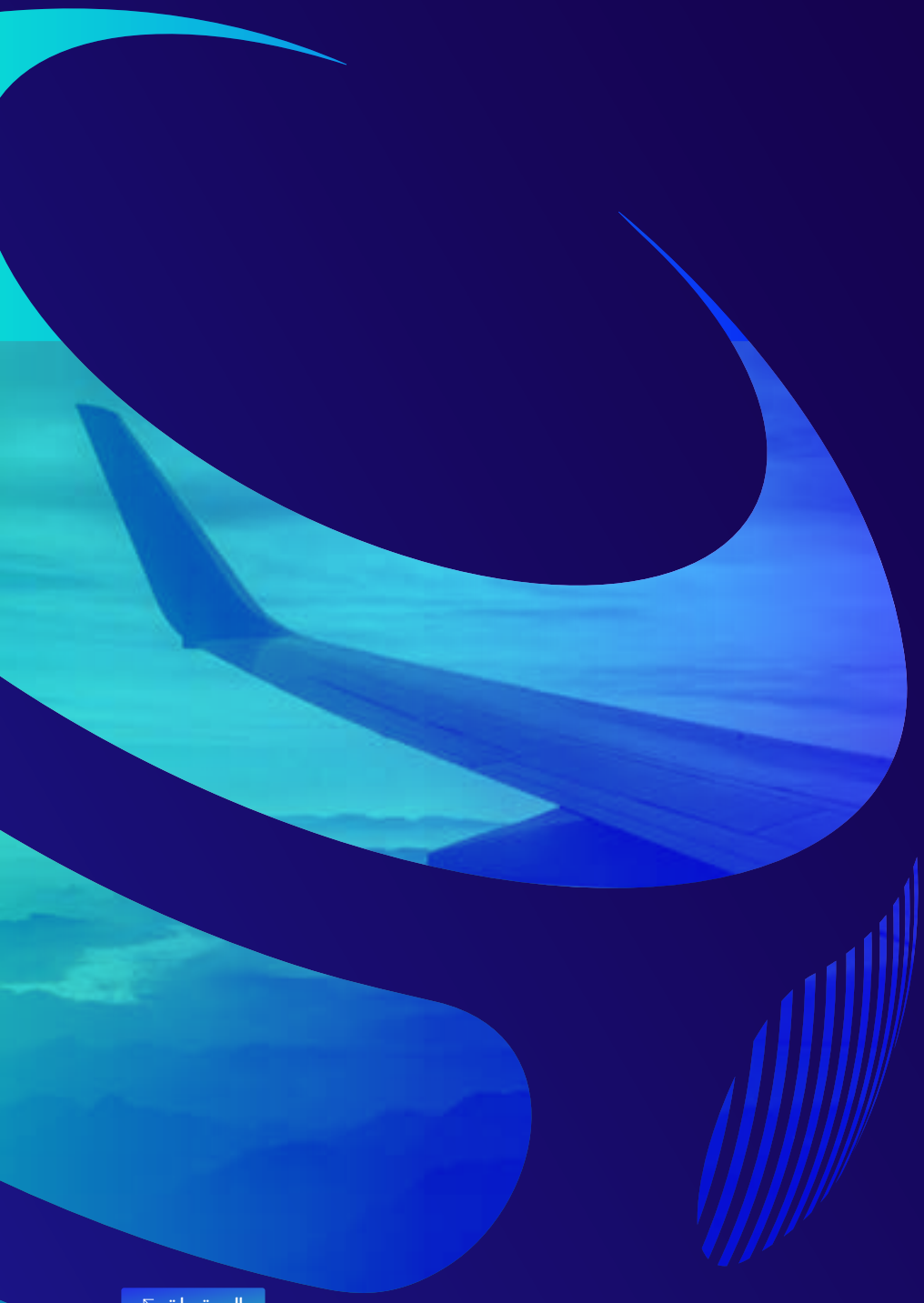

أولاً: المنافسة والسوق المفتوحة

يعتبر تعزيز المنافسة بمثابة المحرك للنمو والابتكار في قطاع الطيران، حيث تسعى هذه السياسات إلى خلق بيئة سوق مفتوحة وتنافسية ضمن إطار من العدالة والشفافية، تحفز المستثمرين في قطاع الطيران على تحسين الكفاءة، وتنويع الخدمات المقدمة، والتشجيع على الاستثمار، واستخدام التقنيات المبتكرة عند تقديم الخدمات وتنفيذ العمليات، وخفض التكاليف، كما تضمن تكافؤ الفرص ومنع الاحتكار، مما ينعكس على تجربة العميل.

ثانياً: الشفافية والمسؤولية في التعاملات التجارية

تؤكد هذه السياسات على أهمية تبني مبدأ الشفافية وتحمل المسؤولية في جميع التعاملات التجارية في قطاع الطيران، مما يساعد على تحقيق ما يلي:

1. خلق بيئة أعمال تدعم العدالة والتعاون في جميع التعاملات التجارية، مما يعزز الثقة بين أصحاب المصلحة ويقلل من المخاطر ويدعم النمو المستدام.
2. بناء بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية.
3. تطوير أداء المشغلين ومقدمي الخدمات الحاليين، لتمكين التنسيق ومشاركة البيانات التي تعمل على تحسين استخدام الموارد والكفاءة التشغيلية.
4. الحد من وجود النزاعات، وتحقيق الامتثال لكافة الالتزامات، وتنفيذ الحقوق المتعلقة بهذه التعاملات التجارية.

ثالثاً: الاستدامة المالية

تركز هذه السياسات على الاستدامة المالية للقطاع، وعلى إنشاء أطر مالية متينة لجميع الجهات في القطاع، مما يساعد على تحقيق ما يلي:

1. تمكين أصحاب المصلحة من تحمل تقلبات السوق، والتغلب على التحديات غير المتوقعة، والاستمرار في تقديم خدمات عالية الجودة مع تحقيق الأرباح.
2. تعزيز إيرادات أجور الخدمات غير الملاحية للمطارات.
3. المساهمة في استقرار الوضع المالي لمقدمي الخدمات في قطاع الطيران، لخلق قطاع طيران اقتصادي مزدهر.
4. ضمان جدوى واستدامة تطوير البنية التحتية.

رابعاً: الاستخدام الأمثل للموارد

تؤكد هذه السياسات على أهمية الاستخدام الأمثل للبنية التحتية والخدمات المقدمة، من خلال تكافؤ وعدالة الفرص في قطاع الطيران، وتسعى إلى تحقيق ما يلي:

1. خلق بيئة عمل تضمن تكافؤ فرص استخدام الموارد ومرافق البنية التحتية بطريقة عادلة.
2. تعزيز الاستخدام الأمثل للبنية التحتية القائمة، وتقليل الهدر، وتحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمارات.
3. التأكد من تخصيص الموارد بما يتماشى مع أهداف النمو الاستراتيجية والاحتياجات التشغيلية، للمساهمة في نمو قطاع الطيران.
4. تحفيز الاستثمار المستمر في البنية التحتية والتقنية لدعم الاستخدام الأمثل للموارد.

الفصل الأول:
سياسة الربط الجوي الدولي

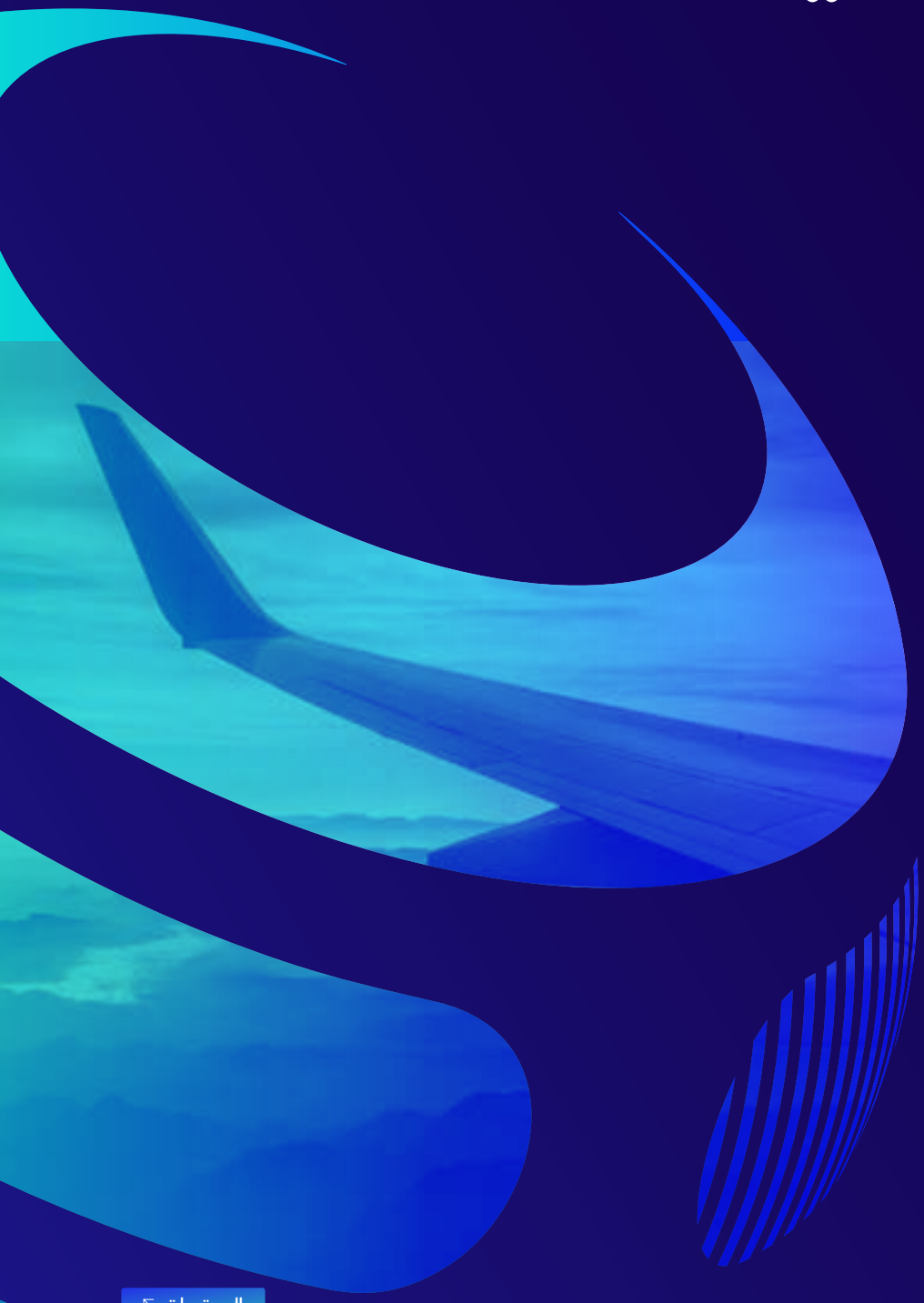

نطاق السياسة

تهدف هذه السياسة إلى تسهيل ربط المملكة العربية السعودية مع شبكة الطيران العالمية، من خلال تحرير سوق النقل الجوي، وتعزيز الربط الدولي، وضمان المنافسة العادلة. كما تدعم هذه السياسة النمو الاقتصادي، والتنمية السياحية، وأهداف التنويع الاقتصادي، من خلال اتفاقيات الخدمة الجوية الاستراتيجية والرقابة والالتزام بالمعايير العالمية.

أهداف السياسة

1. تحفيز النمو الاقتصادي من خلال التحرير الاستراتيجي مع اتباع نهج تدريجي لفتح سوق النقل الجوي، وتعزيز التكامل مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للطيران.
2. تعزيز الربط الجوي الدولي من خلال اتفاقيات الخدمات الجوية الاستراتيجية، وزيادة وصول المسافرين والشحن الجوي إلى الأسواق العالمية.
3. الحفاظ على المنافسة العادلة، من خلال إنشاء سوق متوازن قائم على المعاملة بالمثل وتكافؤ الفرص.
4. مراقبة تحرير السوق لدعم الامتثال، وتشجيع المنافسة العادلة، وضمان النمو المستدام لقطاع الطيران.

بيان السياسة

أولاً: تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحرير سوق النقل الجوي

يهدف هذا المبدأ إلى تحرير سوق النقل الجوي في المملكة باعتباره محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتكامل العالمي، كما يسعى هذا المبدأ إلى خلق نظام تنافسي وشامل في منظومة الطيران، من خلال جذب الاستثمارات الدولية، وبناء الشراكات، والمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياحة، والتنويع الاقتصادي.

- إبرام اتفاقيات تعزز تحرير حركة النقل الجوي بما يضمن مبدأ المعاملة بالمثل لشركات الطيران الوطنية.
- منح الأولوية للأسواق المرتبطة بالسياحة والأعمال والتجارة الخارجية، لتعزيز الأثر الاقتصادي لهذه الاتفاقيات.

ثانياً: تعزيز الربط الجوي الدولي

الغرض من هذا المبدأ هو تعزيز الربط الجوي الدولي للمملكة، لأهميته في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للطيران، وترسيخ مكانة المملكة كمركز عالمي للطيران، كما يهدف إلى الاستفادة من اتفاقيات الخدمات الجوية لتعزيز ربط المسافرين والشحن الجوي مع الأسواق العالمية، ودعم الأولويات الاقتصادية والاستراتيجية.

- تفاوض الهيئة على إبرام اتفاقيات خدمات جوية جديدة، وتحديث الاتفاقيات الحالية، لتلبية متطلبات السوق المتجددة، وتعزيز الربط الجوي، ومعالجة التحديات التي تواجه نمو القطاع.
- تحديث اتفاقيات الخدمات الجوية - بما في ذلك الحريات الجوية المرتبطة بها - بشكل تدريجي وعلى أساس المعاملة بالمثل، بما يضمن أن تسفر كل مرحلة عن نتائج تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية.
- ضمان توافق تحرير المسارات الجوية مع المستهدفات الاستراتيجية، وتسهيل النمو المستدام في حركة المسافرين والشحن الجوي مع تعزيز المنافسة العادلة.
- منح الأولوية لتوزيع حقوق الحركة الجوية على المسارات الاستراتيجية، مع مراعاة المسارات التي تتماشى مع الأهداف الاقتصادية.
- تقيّم الهيئة الطلبات والتصاريح كل طلب على حدة، وتكون الموافقة على هذه الطلبات مشروطة بإثبات المنفعة المتبادلة، والمواءمة مع الأهداف الاستراتيجية.

بيان السياسة

ثالثاً: ضمان المنافسة العادلة

الغرض من هذا المبدأ هو الحفاظ على التنافسية والعدالة في سوق الطيران، من خلال ضمان الوصول العادل لشركات الطيران الوطنية والعالمية بناء على مبدأ المعاملة بالمثل وتكافؤ الفرص، مما يسهم في خلق بيئة مستقرة وشفافة، تحفز الابتكار والتعاون والنمو المستدام، وتعزز الشراكات في قطاع الطيران، وتتماشى مع الأهداف الاستراتيجية، للوصول لقطاع طيران متوازن وشامل.

- تنظر الهيئة في طلبات شركات النقل الجوي بشأن تحديث اتفاقيات الخدمات الجوية بناءً على خطط تطوير شبكة المسارات الجوية، وتقييمها على أساس توافقها مع الأولويات الاقتصادية والاستراتيجية للمملكة.
- يجب أن تتوافق الشراكات التي تبرمها شركات النقل الجوي لتطوير شبكاتها وتعزيز الخدمات المقدمة مع المستهدفات الاستراتيجية، بما يضمن تحقيق المنافع المتبادلة والمعاملة بالمثل.

رابعاً: مراقبة تحرير السوق

يؤكد هذا المبدأ على المراقبة المستمرة لسوق النقل الجوي، لضمان أن تحرير السوق يدعم للمنافسة العادلة والنزاهة والنمو المستدام، كما يؤكد هذا المبدأ على أهمية مواءمة الاتفاقيات والسياسات مع الفرص الناشئة والرؤى الاستراتيجية.

- تقوم الهيئة بمراقبة ومراجعة اتفاقيات الخدمات الجوية بشكل مستمر، لضمان تحديث هذه الاتفاقيات في الوقت المناسب، والحفاظ على المنافسة العادلة.
- تراجع وتقيم الهيئة جميع التصاريح الممنوحة بشكل مستمر، لضمان أن تحرير السوق يعزز المنافسة العادلة ويتماشى مع الاستراتيجية.

الفصل الثاني:
سياسة إدارة الطاقة الاستيعابية والطلب

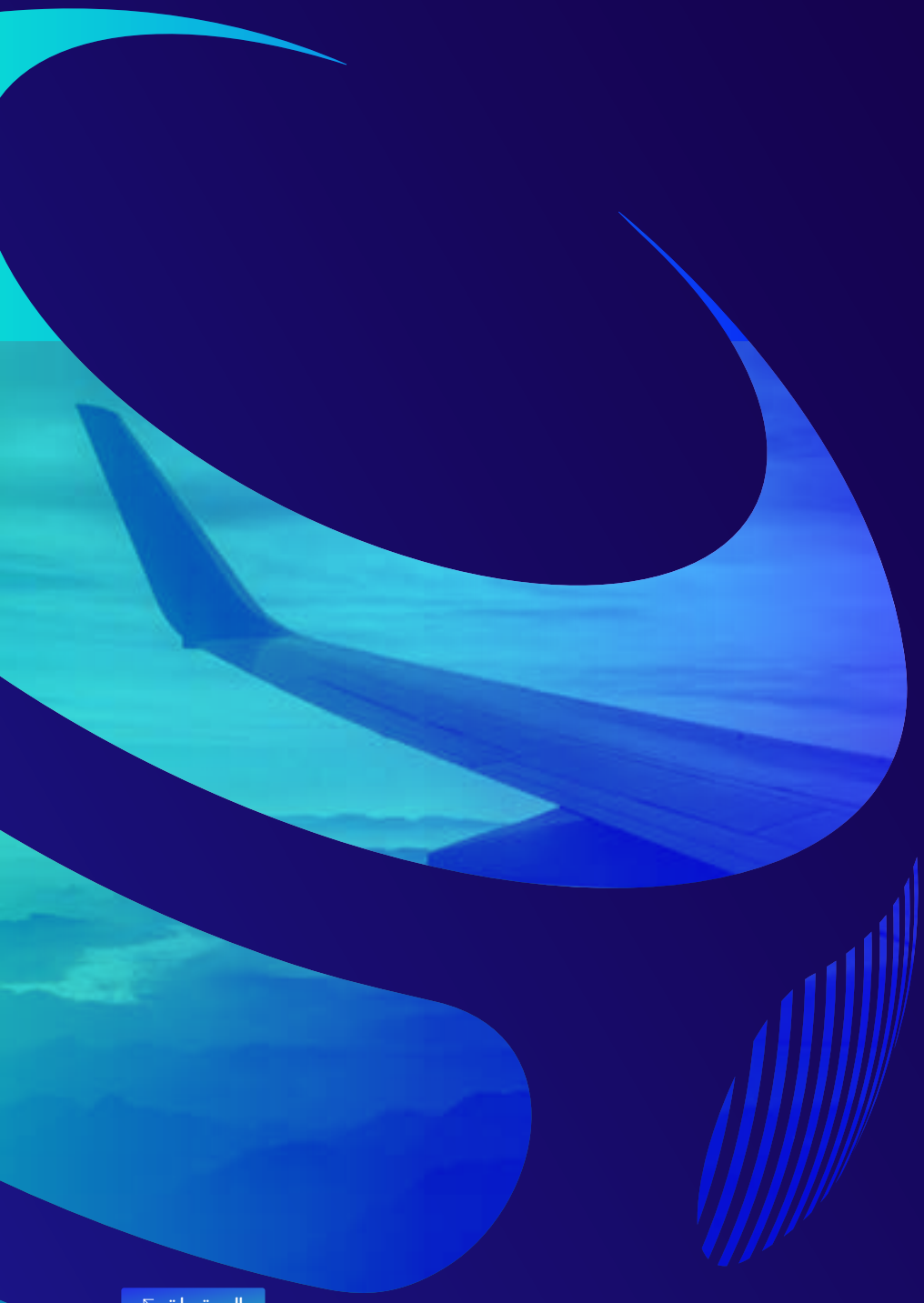

نطاق السياسة

الغرض من هذه السياسة هو وضع إطار عمل استراتيجي لإدارة البنية التحتية في قطاع الطيران والطاقة الاستيعابية، ومعالجة القيود، وضمان المرونة خلال فترات الذروة، من خلال منح الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية، وتخصيص الخانات الزمنية، وتعزيز التنسيق لإدارة الرحلات الجوية العارضة، وذلك لدعم النمو المستدام والكفاءة التشغيلية في قطاع الطيران، بما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي وتنمية السياحة والربط العالمي، ويساهم في خلق منظومة طيران عالية الأداء والمرونة.

أهداف السياسة

1. إدارة القيود المتعلقة بالطاقة الاستيعابية من خلال منح الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية وأنظمة الطيران، وتعزيز مرونة منظومة الطيران.
2. تحسين التخطيط للطاقة الاستيعابية من خلال تحسين توزيع الخانات الزمنية وإدارة موارد المطارات والمجال الجوي، وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة للحفاظ على الكفاءة التشغيلية خلال فترات الذروة.
3. ضمان كفاءة عمل الرحلات الجوية العارضة خلال مواسم الذروة من خلال تحديد إجراءات موافقة منظمة وتوفير خانات زمنية تتناسب مع سيناريوهات الطلب المحددة.

بيان السياسة

أولاً: إدارة القيود المفروضة على الطاقة الاستيعابية

يهدف هذا المبدأ إلى إدارة القيود المفروضة على الطاقة الاستيعابية، للحفاظ على نمو قطاع الطيران في المملكة، ولتشجيع الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز قدرات القوى العاملة، وتحسين الأنظمة التشغيلية، وذلك لتلبية الطلبات الحالية والمستقبلية.

- تحدد الهيئة وتعالج بشكل استباقي، مختلف قيود الطاقة الاستيعابية التي يمكن أن تؤثر على أهداف نمو الطيران في المملكة، بما في ذلك المجال الجوي وتدفق حركة الطيران، واحتياجات تدريب القوى العاملة، والبنية التحتية، والعوامل التشغيلية، والاقتصادية.
- تشجيع الاستثمارات في البنية التحتية وأنظمة الطيران لتعزيز القدرات وتحسين جودة الخدمات ودعم النمو المستدام، وضمان التوافق مع الأهداف الاستراتيجية.

ثانياً: تخطيط الطاقة الاستيعابية

الغرض من هذا المبدأ هو التخطيط الفعال للطاقة الاستيعابية، لضمان سلاسة العمليات مع تزايد الطلب على الطيران - لا سيما خلال فترات الذروة - والتنسيق الاستباقي بين الجهات ذات العلاقة على تطوير الطاقة الاستيعابية، وتقليل تأخير الرحلات، ودعم النمو المستدام بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمملكة.

- تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة في مجال الطيران، لتمكين التنسيق ومشاركة البيانات، وممارسات الإدارة الاستباقية التي تعمل على تحسين استخدام الموارد والكفاءة التشغيلية، مما يضمن عمليات سلسة ومتكاملة خلال فترات الذروة.
- دعم تنفيذ إطار مراقبة شامل لتخطيط الطاقة الاستيعابية، بما يشمل جميع جوانب البنية التحتية للطيران وعملياته، لضمان سلاسة إدارة كل من الرحلات المنتظمة والعارضة.
- يتم تخصيص الخانات الزمنية بشفافية، وتقوم الهيئة بضمان الإشراف التنظيمي على الخانات الزمنية الممنوحة والحقوق المؤقتة لتعزيز المنافسة العادلة، ومواءمة ذلك التخصيص مع مبادئ المعاملة بالمثل والتعاون المتبادل، وفق أفضل المعايير العالمية، وتحسين عمليات المطار من خلال إدارة تدفق الحركة الجوية بكفاءة، إدارة القيود المفروضة على الطاقة الاستيعابية.

بيان السياسة

ثالثاً: إدارة رحلات الطيران العارضة في فترات الذروة

يهدف هذا المبدأ إلى التعامل مع الرحلات الجوية العارضة بكفاءة خلال فترات الذروة وموسم الحج، للحفاظ على الكفاءة التشغيلية وجودة الخدمات، كما يهدف إلى تشجيع التخطيط، والتنسيق المنظم لمعالجة تحديات فترات الذروة، بما يضمن المواءمة المتوازنة بين الطاقة الاستيعابية والطلب، لتسهيل سلاسة العمليات، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

- تشرف الهيئة على طلبات الطيران العارض - سواء تلك التي تمنح حقوق تشغيلها بموجب اتفاقيات النقل الجوي أو غير ذلك - لضمان المنافسة العادلة والالتزام بالأغراض المقصودة من تلك الطلبات بما يتواءم مع الأهداف الاستراتيجية.
- تدعم الهيئة التنسيق بين أصحاب المصلحة في مجال الطيران لتيسير الموافقة على الرحلات الجوية العارضة، وضمان الكفاءة والمواءمة مع الأهداف الاستراتيجية.
- ضمان التزام شركات النقل الجوي - التي تقدم طلبات لرحلات الطيران العارض خلال فترات الذروة وموسم الحج - بإجراءات الموافقة المنظمة التي توازن بين الطلب على الرحلات والطاقة الاستيعابية المتاحة للمطار، وتعزز الكفاءة التشغيلية وإدارة الموارد، وتضمن مواءمة كل ذلك مع الأهداف الاستراتيجية.

الفصل الثالث:
سياسة تنمية المسارات الجوية

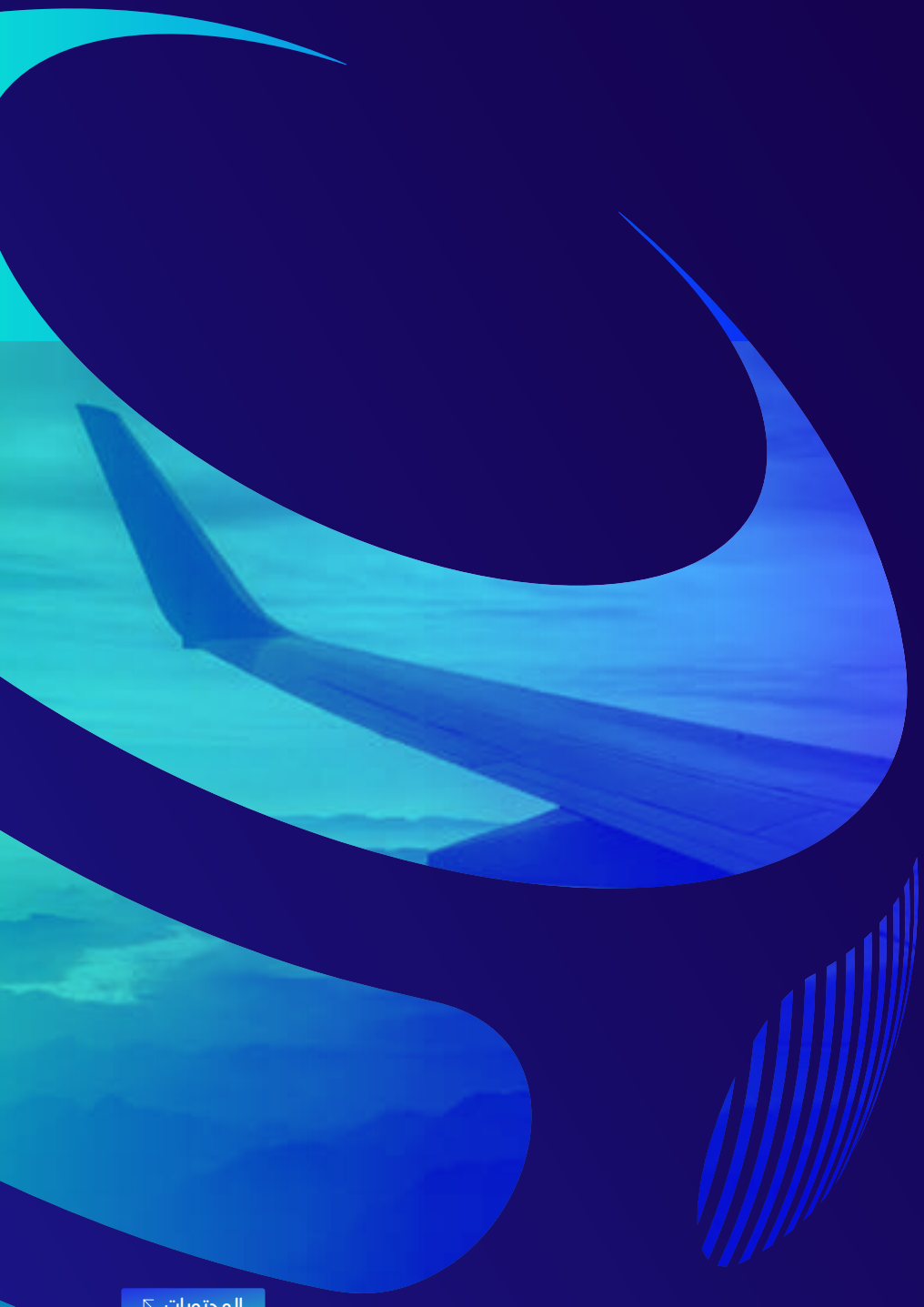

نطاق السياسة

تهدف هذه السياسة إلى إنشاء إطار استراتيجي لمواجهة التحديات في قطاع الطيران في المملكة، مع مراعاة تعزيز الربط الجوي والاستدامة على المدى الطويل، كما تهدف السياسة تنمية المسارات الجوية الاستراتيجية والمسارات غير المخدومة بشكل مستدام، وذلك سعياً للاستخدام الأمثل للموارد، مع تحقيق أهداف تعزيز الربط الجوي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أهداف السياسة

1. تنمية المسارات الجوية الاستراتيجية والمسارات غير المخدومة لتعزيز الربط الجوي والنمو الاجتماعي والاقتصادي.
2. ضمان الاستخدام الأمثل للموارد لتعزيز خدمات الطيران مع الحفاظ على المنافسة العادلة وتوازن السوق.

بيان السياسة

أولاً: تعزيز الاستدامة الاقتصادية لقطاع الطيران

يهدف هذا المبدأ إلى وضع وسائل مثلى لمواجهة التحديات التي يواجها قطاع الطيران في المملكة، للمساهمة في تعزيز الربط الجوي وتحفيز الطلب، وتعزيز الكفاءة، وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل، كما تضمن هذه الوسائل النمو المستدام والقدرة على التكيف مع التحديات.

- تطور الهيئة آليات تهدف إلى تنمية المسارات الإلزامية غير المخدومة لتلبية احتياجات محددة لقطاع الطيران مع ضمان المواءمة مع المستهدفات الاستراتيجية وتجنب الإخلال في المنافسة.
- تخضع جميع هذه الآليات للمراقبة المنتظمة لضمان تعزيز الاستدامة على المدى الطويل والحفاظ على الكفاءة. وأن تكون هذه المعايير مصممة لتعزيز قطاع طيران مستدام في المملكة.

ثانياً: تعزيز الربط الجوي للمسارات الاستراتيجية والغير مخدومة

الغرض من هذا المبدأ هو تعزيز الربط على المسارات الجوية الاستراتيجية والمسارات غير المخدومة، لتحقيق أهداف المملكة في مجال الطيران والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساهمة في تعزيز الربط الجوي ودعم الأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك التنويع الاقتصادي ونمو السياحة وتعزيز الربط الإقليمي والعالمي.

- تنمية المسارات الجوية الاستراتيجية والمسارات غير المخدومة، وذلك لضمان تعزيز الربط الجوي.
- تضع الهيئة معايير وإجراءات مراقبة واضحة لتنمية المسارات، بما يضمن المواءمة مع الأهداف الاستراتيجية، ودعم العمليات المستدامة على المسارات الالزامية، وتعزيز المنافسة العادلة، وتكافؤ الفرص لشركات الطيران المؤهلة لتشغيل المسارات.

الفصل الرابع:
سياسة خدمات الملاحة الجوية

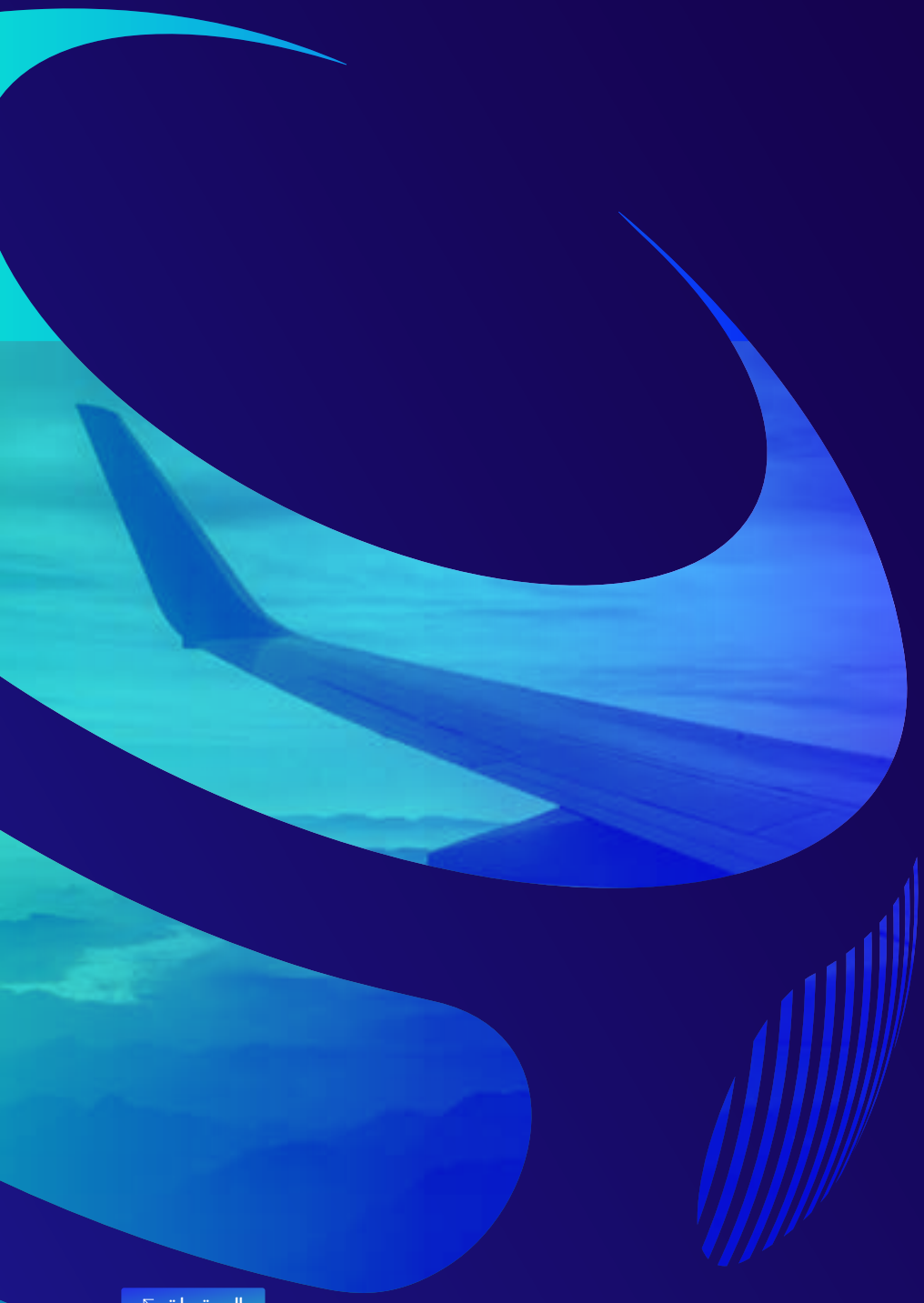

نطاق السياسة

تهدف هذه السياسة إلى إنشاء إطار عمل لتعزيز جودة واستدامة وأداء خدمات الملاحة الجوية في المملكة، من خلال منح الأولوية للتميز التشغيلي والمرونة الاقتصادية والرقابة التنظيمية، بما يضمن التواءم مع المعايير العالمية، ودعم النمو المستدام والقدرة التنافسية.

أهداف السياسة

1. تعزيز تقديم خدمات الملاحة الجوية وفق أفضل معايير الأداء العالمية.
2. تعزيز الاستدامة الاقتصادية من خلال الممارسات العادلة وتخصيص الموارد بشفافية.
3. ضمان الامتثال من خلال وضع أطر تنظيمية رقابية وإشرافية محكمة.

بيان السياسة

أولاً: تعزيز التميز في تقديم خدمات الملاحة الجوية

يهدف هذا المبدأ إلى ضمان السلامة والكفاءة والاستدامة في خدمات الملاحة الجوية لإدارة الطلبات المتزايدة على حركة النقل الجوي، من خلال تعزيز الابتكار وتشجيع التعاون والالتزام بأفضل المعايير العالمية، لتساهم خدمات الملاحة الجوية في دعم نمو الطيران، وتحافظ على الجودة التشغيلية.

- تقوم الهيئة بإنشاء إطار عمل تعاوني بين مقدمي خدمات الملاحة الجوية وأصحاب المصلحة في مجال الطيران لتحسين إدارة المجال الجوي والعمليات التشغيلية وتسهيل تبادل المعلومات وتعزيز أداء واستجابة خدمات الملاحة الجوية في المملكة العربية السعودية.
- تشجيع مقدمي خدمات الملاحة الجوية على اعتماد التقنية المتطورة، وتطوير القوى العاملة لتعزيز قدراتهم التشغيلية، وعلى الهيئة دعم هذه الجهود من خلال التوجيه وتوفير الموارد، وتعزيز المواءمة مع أفضل الممارسات في هذا المجال.
- تطلب الهيئة من مقدمي خدمات الملاحة الجوية الحفاظ على أداء تشغيلي وفق أفضل الممارسات، وضمان الكفاءة والموثوقية، مع دعم التكامل في أنظمة الملاحة الجوية الدولية، وتعزيز التعاون الدولي في خدمات الملاحة الجوية.

ثانياً: تعزيز الاستدامة الاقتصادية والقدرة التنافسية

يتناول هذا المبدأ تعزيز الاستدامة الاقتصادية والقدرة التنافسية، من خلال تعزيز الممارسات العادلة وتخصيص الموارد بكفاءة، والالتزام بأفضل الممارسات العالمية، وذلك لخلق بيئة مرنة تدعم النمو المستدام والتميز في الأداء.

- تتأكد الهيئة من أن جميع خدمات الملاحة الجوية خاضعة لمبدأ الارتباط بالتكاليف، والشفافية وعدم التمييز، مما يتيح تكافؤ الفرص في تقديم خدمات الملاحة الجوية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.
- تعمل الهيئة على تعزيز إطار للتخصيص العادل للموارد المالية والتشغيلية بشفافية، لتعزيز القدرة التنافسية والابتكار.

بيان السيـاسـة

ثالثاً: مراقبة الأداء

الغـرض مـن هـذا المبدأ هو فـرض الرقابـة التنظيميـة الفعالـة لضمـان تقديم خدمـات الملاحة الجويـة بشـفافية وكفـاءة، ووضـع مبـادئ واضحـة لتحديـد الأجـور وتقديـم الخدمـات ومراقبة الأداء، لضمـان الامتثـال والعدالـة والتميـز التشـغيلي، وذلـك مـن خلال تعزيـز ثقافـة التطويـر المسـتمر، ودعـم الرقابـة التنظيمية، للمسـاهمة في دعـم التنافسـية وتعزيز جـودة الخدمة، ومـن ثم المسـاهمة فـي النمـو المسـتدام لقطـاع الطيران.

- إجـراء عمليـات المراجعـة والتقييـم الـدوري للتأكـد مـن اسـتيفاء مقدمـي خدمـات الملاحـة الجويـة الدائم لمعايير الجودة التشـغيلية والأداء، وللمسـاهمة في تحديد مجالات التحسـين، وضمـان الامتثـال للوائح.
- تعمـل الهيئـة علـى تعزيـز آليـات المراقبـة المرحلية لمجـالات الأداء الرئيسـية، من أجـل تعزيز واسـتدامة الأداء التشـغيلي العـام في قطـاع الطيران.
- تمكـن الهيئـة مقدمـي خدمـات الملاحـة الجوية مـن مواءمة عملياتهـم لتلبيـة المتطلبات الخاصـة لـكل موقـع، بما يضمـن تقديم خدمـات فعالة وسـريعة الاسـتجابة.

الفصل الخامس:
سياسة خدمات المناولة الأرضية وخدمات الشحن الجوي

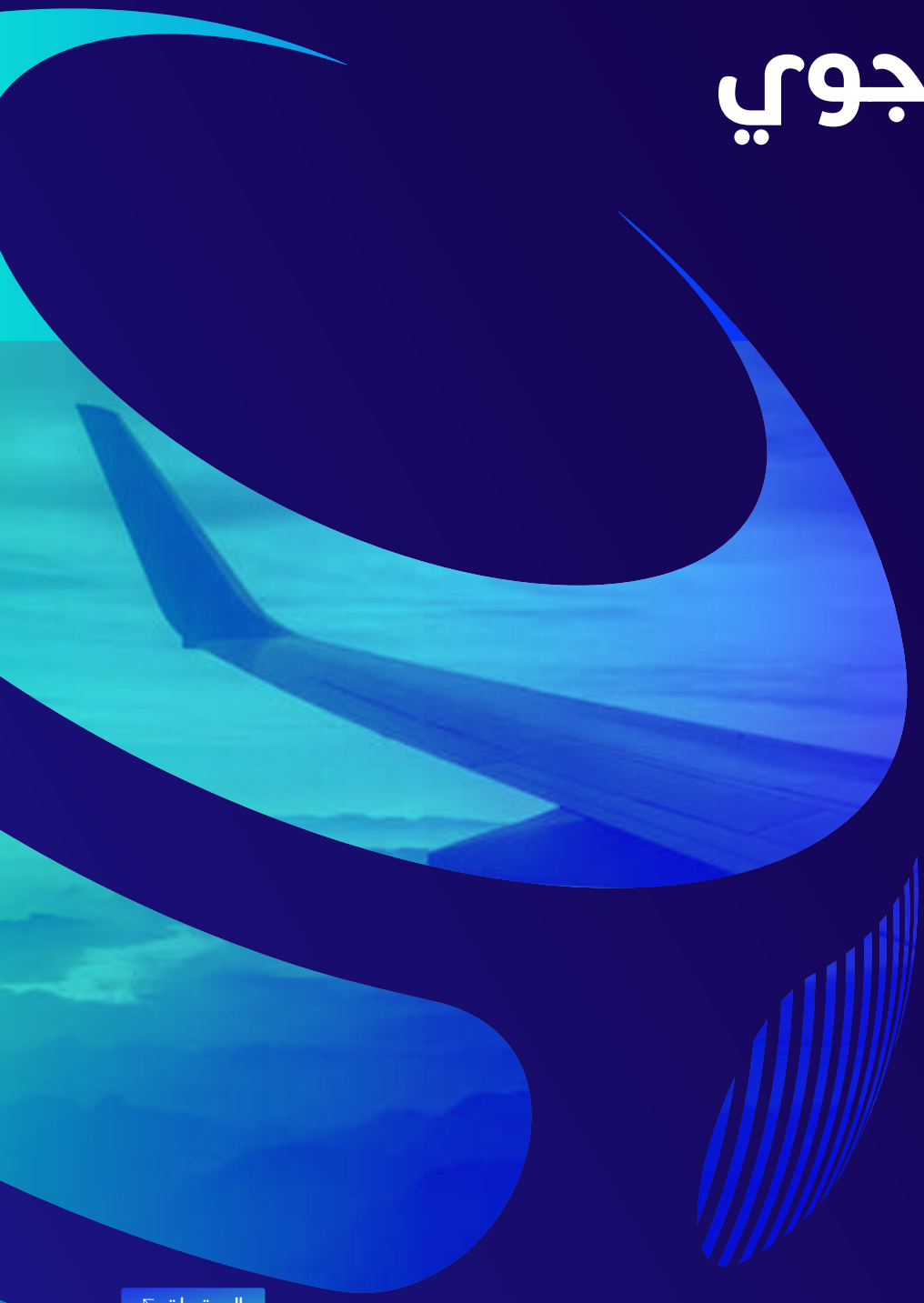

نطاق السياسة

تهدف هذه السياسة إلى تعزيز التنافسية والشفافية في مجال خدمات المناولة الأرضية وخدمات الشحن الجوي، لدعم نمو قطاع الطيران والتنويع الاقتصادي، ولضمان تكافؤ الفرص أمام مقدمي الخدمات المؤهلين وتشجيع الابتكار وتعزيز جودة الخدمة، كما تضمن هذه السياسة تعزيز الامتثال والمنافسة العادلة وذلك من خلال فرض رقابة تنظيمية قوية، ووضع دليل إجرائي اقتصادي واضح، والاستثمار الاستراتيجي في البنية التحتية والاستخدام الأمثل للموارد.

أهداف السياسة

1. تعزيز التنافسية والشفافية في توفير خدمات المناولة الأرضية وخدمات الشحن الجوي من خلال ضمان تكافؤ الفرص أمام مقدمي الخدمات، وتعزيز الابتكار، والحفاظ على معايير الخدمة وفق أفضل الممارسات العالمية.
2. تعزيز الكفاءة التشغيلية واستخدام البنية التحتية من خلال الاستثمارات الاستراتيجية والتنسيق الفعال بين أصحاب المصلحة.
3. تعزيز الرقابة التنظيمية والمساءلة لضمان الترخيص بشفافية والمنافسة العادلة والتحسين المستمر للأداء.

بيان السياسة

أولاً: تعزيز التنافسية في خدمات المناولة الأرضية وخدمات الشحن الجوي

الغرض من هذا المبدأ هو خلق سوق تنافسي لخدمات المناولة الأرضية وخدمات الشحن الجوي لتعزيز قطاع الطيران في المملكة العربية السعودية، من خلال تعزيز الابتكار، وضمان تكافؤ الفرص الممنوحة، ولدعم التنوع الاقتصادي وتحسين خدمات الطيران.

- ضمان تكافؤ الفرص في خدمات المناولة الأرضية وخدمات الشحن الجوي لمقدمي الخدمات المؤهلين، وتعزيز المنافسة والابتكار. من خلال تنظيم عملية الدخول لمقدمي الخدمات لتحقيق التوازن بين قدرة البنية التحتية والمتطلبات التشغيلية، وضمان كفاءة مقدمي الخدمات وتكافؤ الفرص الممنوحة.
- التقييم الدوري لظروف السوق للحفاظ على القدرة التنافسية في خدمات المناولة الأرضية وخدمات الشحن الجوي ووضع التدابير المناسبة لمعالجة الممارسات الاحتكارية.
- تلتزم عمليات المناولة الأرضية والشحن الجوي بالمعايير الوطنية والعالمية، بما يضمن الشفافية والنزاهة التشغيلية والحفاظ على مستويات خدمة عالية الجودة وتعزيز ثقة المستفيدين.
- تحافظ الهيئة على المراجعة الدورية لعملية الترخيص لخدمات المناولة الأرضية وخدمات الشحن الجوي لضمان الشفافية ودعم مبدأ تكافؤ الفرص لجميع مقدمي الخدمات.

ثانياً: تحسين البنية التحتية واستخدام الموارد

يسعى هذا المبدأ إلى تحسين البنية التحتية والموارد لدعم الطلبات المتزايدة لقطاع الطيران. كما يهدف إلى تعزيز المواءمة بين قدرات المطار والاحتياجات التشغيلية، وتعزيز التنسيق لتحسين جودة الخدمة وكفاءتها.

- مراعاة البنية التحتية ومدى دعمها لخدمات المناولة الأرضية وخدمات الشحن الجوي واحتياجاتها عند التخطيط للاستثمار في المطارات.
- تعزيز التنسيق والتواصل بين أصحاب المصلحة في مجال الطيران لتعزيز الكفاءة التشغيلية لخدمات المناولة الأرضية وخدمات الشحن الجوي.
- يجب إبرام اتفاقيات مستوى الخدمة (SLAs) تتضمن بنوداً واضحة فيما يتعلق بجودة الخدمة ومقاييس الأداء والامتثال لضمان الالتزام المستمر بالمعايير المعمول بها.

بيان السيـاسـة

ثالثاً: مراقبة الأداء

يسـعى هـذا المبـدأ إلى تطويـر مراقبـة الأداء لضمان الشـفافية والكفـاءة والقدرة التنافسـية فـي مجـال الخدمات الأرضية وخدمات الشـحن الجـوي. كما يهدف إلـى تعزيز الرقابـة التنظيمية لدعـم الامتثال، والتطوير المسـتمر، وحماية مصالح المسـتفيدين ودعم الأهداف الاسـتراتيجية.

- إجـراء عمليـات مراجعـة منتظمـة علـى شـركات الخدمـات الأرضيـة وخدمـات الشـحن الجـوي للتحقـق مـن الامتثـال للمعاييـر التشـغيلية ومعاييـر الجـودة، وتحديـد المجالات التـي تحتاج إلـى تطويـر، وضمـان الالتـزام باللوائح.
- تعزيـز آليـات مراقبـة الأداء المسـتمر لتحديـد التحديات ومعالجتهـا، ودعم أفضل الممارسـات التـي تعـزز جـودة الخدمة الشـاملة فـي عمليات الخدمـات الأرضيـة وخدمات الشـحن الجوي.
- وضـع معاييـر تراعـي الشـفافية لتقييم الأداء فـي خدمات المناولـة الأرضية وخدمات الشـحن الجـوي، وتعزيـز ثقافـة الامتثـال والتحسـين المسـتمر لدعـم التنميـة المسـتدامة والتميـز التشغيلي.

الجهات ذات العلاقة (أصحاب المصلحة) والأدوار المتوقعة منها

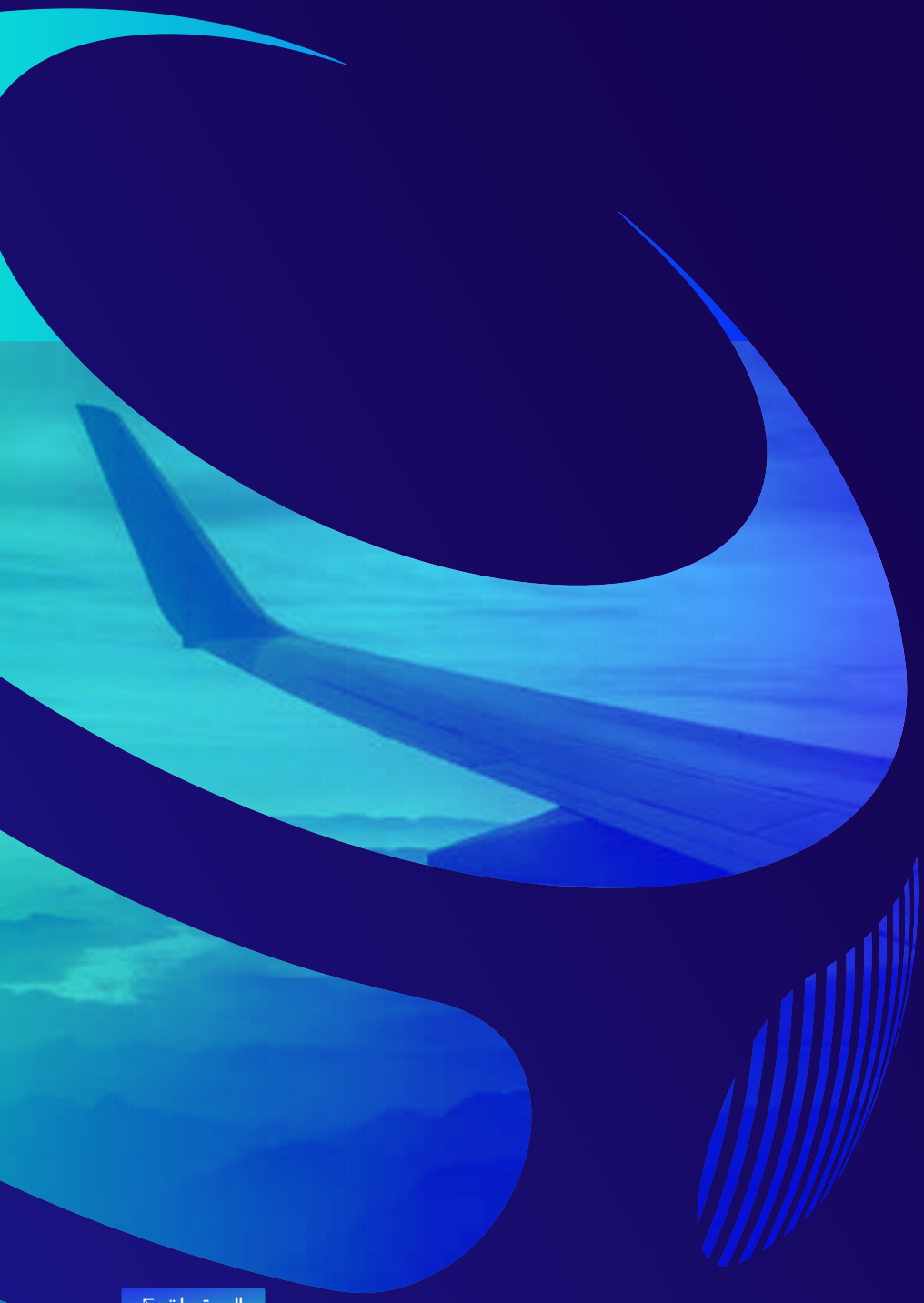

من أجل تحقيق أهداف هذه السياسة، على الجهات ذات العلاقة المحددة أدناه ودون إخلال باختصاصات الجهات الحكومية الأخرى أن تكون مسؤولة عن أدوارها كما يلي:

الهيئة العامة للطيران المدني:

- تنفيذ مبادئ السياسة وإعداد التشريعات الاقتصادية اللازمة لتنفيذها.
- التأكد من امتثال جميع الجهات ذات العلاقة لمبادئ السياسة وما يتعلق بها.
- التنسيق مع الجهات الحكومية والجهات الأخرى ذات العلاقة لدعم مبادئ السياسة المتعلقة بالمنافسة وممارسات السوق العادلة وتحقيق الشفافية وتنظيم الاستثمار.
- مراجعة اللوائح الاقتصادية وتحديثها بانتظام حسب الحاجة بما يتناسب مع نمو قطاع الطيران.
- تسهيل التواصل والتعاون بين مختلف القطاعات في منظومة الطيران لضمان المواءمة في تحقيق المستهدفات.
- تحفيز السوق وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار.

الجهات الخاصة العاملة في القطاع:

- الالتزام بمبادئ السياسة وكافة اللوائح الاقتصادية المتعلقة بها.
- الالتزام بتنفيذ الأحكام الواردة في اللوائح الاقتصادية المتعلقة بمجالات كل منها، سواء كان النقل الجوي أو عمليات المطار أو خدمات المناولة الأرضية والشحن الجوي
- التعاون مع الهيئة العامة للطيران المدني والجهات الأخرى ذات الصلة بقطاع الطيران لمواجهة التحديات وتبادل أفضل الممارسات وتحسين الأداء العام للقطاع.

ksagaca
gaca.gov.sa 1929